مجلة المجمع العلمي

شبكة كتب الشيعة
shiabooks.net
mktba.net رابط بديل

مجلة المجمع العلمي

الجزء الاول ـ المجلد الخامس والخمسون

بغـــداد

١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م

نصوصٌ من كتاب (لحن العامة) لأبي حاتم السجستاني
جمعٌ وتوثيقٌ ودراسةٌ

الدكتور عامر باهر الحيالي

جامعة الموصل / كلية التربية الأساسية

قسم اللغة العربية

الجزء الأول / الدراسة

الملخص :

يعنى هذا البحث بجمع نصوص من كتاب أبي حاتم السجستاني (٢٥٥هـ) المفقود ، الموسوم (لحن العامة) ، وذلك من خلال استقراء المعجمات العربية وكتب اللغة والنحو ، ومن ثم محاولة توثيق نسبة هذه النصوص الى هذا الكتاب ، وبخاصة تلك التي تخلو من الإشارة الصريحة الى خطأ العامة ؛ لذلك اجتهدت وضع معايير لأميز من خلالها نصوص هذا الكتاب من نصوص كتب أبي حاتم الأخرى ومروياته اللغوية ، وبعد إخضاع النصوص المجموعة كلها للمعايير التي وضعتها تساوق مئة وسبعة وستون نصا منها مع تلك المعايير .

وقبل أن أقدم النصوص المجموعة موثقة من مظانها المعتمدة ، ومرتبةً حسب نظام حروف المعجم ، عقدت دراسة تناولت فيها توثيق نسبة الكتاب الى أبي حاتم وعنوانه ، وموارد هذه النصوص ، والمعايير التي اعتمدت عليها في ترجيح نسبة النصوص وتوثيقها . لا شك في أن جمع هذه النصوص المتناثرة في كتب اللغة والمعجمات يعد خطوة بالاتجاه الصحيح ؛ لأنه يمثل خدمة متواضعة للغة الضاد ؛ بتسليطه الضوء على كتاب مهم من كتب لحن العامة ، الذي تكشف نصوصه عن التغيير الذي لحق بنى الألفاظ العربية ودلالتها وأصواتها وتراكيبها على مدى القرنين الأول والثاني ومنتصف القرن الثالث للهجرة ، ودور علمائنا الأفذاذ في مواجهة هذا التغيير الطارئ على لغتنا ، وكيفية التعامل معه بوصفه واقعاً لغوياً فرضه التطور الذي طرأ على الحياة العربية في شتى مجالاتها ، بما يحفظ للغة العربية سلامتها ، وذلك بتنقيتها من آثاره التي يمكن أن تلحق الضرر بها ، والله من وراء القصد .

المقدمـــة :

إنَّ جمعَ نصوصِ كتابٍ مفقود وتوثيقها لا يقل أهميَّـةً عـن تحقيـقِ مخطوطٍ نادرٍ لكتابٍ من الكتب ، لا بل إنَّ جامعَ النصوص يواجهُ صـعوباتٍ قد لا يواجهها محققُ المخطوط ؛ لأنَّهُ كمـن يسـير فـي طريـق طمسـت آثاره ، ولم يبقَ منه سوى معالمَ قليلةٍ متفرقةٍ ، معلم هنا ومعلم هناك ، علـى عكس المحقق الذي تكون معالمُ الطريقِ لديهِ واضحةً لا تحتاج إلاّ إلى همَّـةٍ لمواصلة الدرب إلى منتهاه .

لا أُريد بهذه الكلمات أنْ أُقللَ من جهد المحقق ، فهو لا شـكَّ مضـنٍ وشاقٌ ، ويحتاج إلى صبر ومكابدة لا تتأتى إلاّ لذوي العزم والإرادة ؛ لكنني أُريدُ أنْ أُخلصَ من هذا كلِّه إلى القول : إنَّ ما قمتُ به في هذا البحـث مـن جمع نصوص من كتاب أبي حاتم السجستاني (٢٥٥هـ) المفقـود الموسـوم (لحن العامة) حتَّمَ عليَّ أنْ استقري عشرات المجلـدات مـن كتـب اللغـة والمعاجم ، منها ما استقريتها اسـتقراءً تامـاً صـفحةً صَـفْحَةً ، وسـطراً سطراً ، ومنها ما استعنتُ بفهارسـها ، ومنهـا مـا اسـتعنت بالحاسـوب في استقرائها.

وعندما استكملت عمليةَ الجمع ، وبعد فرز النصوص المكررة في أكثـر من مصدر ، كانت حصيلة هذا الجمع أكثرَ مـن مـائتين وخمسـين نصَّـاً نقدياً ، تأكد لديَّ أنَّ أكثر من خمسها تؤول إلى كتاب (لحن العامة) ؛ لوجود إشارة صريحة إلى أنها قد أُخذت منه ، لكن كيف لـي أنْ أعـرف أنَّ بقيـة النصوص المجموعة تؤول إلى الكتاب نفسه ؟ هنا كان لابد لي من أجـل أن أكون موضوعياً ودقيقاً أنْ أضع لنفسي معايير تستند إلـى منهجيـة البحـث العلمي ، لتكون مناراً اهتدي به إلى اختيار المسارات الصحيحة لتحديد صحة نسبة النصوص إلى كتاب(لحن العامة) من عدمها .

وبعد إخضاع النصوص كلها للمعايير التي وضعتها ، تساوق مئة وسبعة وستون نصًّا منها مع تلك المعايير ، فضلاً عن سبعة عشر نصّاً أُخرى مَعْزُوَّة إلى أبي حاتم ، لكنها لا تتساوق مع أيِّ معيار ، ولم أجدها في كتبه المطبوعة؛ لذا وضعتها في (لحْقٍ) خاص بها ، لعلها تؤول إلى كتاب (لحن العامة) ؛ لأنها تمثل مرويات لأبي حاتم فيها منعُ استعمالاتٍ معينةٍ باستعمال الثنائية التصحيحية (يقالُ.. ولا يقالُ) .

وقبل أنْ أُقدمَ النصوصَ المجموعةَ موثقةً من مظانها المعتمدة ، ومرتبةً حسب نظام حروف المعجم عقدت دراسةً تناولت فيها توثيقَ نسبةِ الكتاب إلى أبي حاتم و عنوانه ، وموارد هذه النصوص ، والمعايير التي اعتمدت عليها في ترجيح نسبتها وتوثيقها .

إن جمع هذه النصوص المتناثرة في كتب اللغة والمعجمات يمثل خدمة متواضعة للغة الضاد ؛ لأنه يسلط الضوء على كتاب مهم من كتب لحن العامة ، الذي تكشف نصوصه عن التغيير الذي لحق بنى الألفاظ العربية ودلالاتها وأصواتها وتراكيبها على مدى القرنين الأول والثاني ومنتصف القرن الثالث للهجرة ، ودور علمائنا الأفذاذ في مواجهة هذا التغيير الطارئ على لغتنا ، وكيفية التعامل معه بوصفه واقعاً لغوياً فرضه التطور الذي طرأ على الحياة العربية في شتى مجالاتها ، بما يحفظ للغة العربية سلامتها ؛ وذلك بتنقيتها من آثاره التي يمكن أن تلحق الضرر بها . ولا يسعني في ختام هذه المقدمة إلا أن أكرر ما قاله ابن خلدون في مقدمته : ((إنه إن تحقق القصدُ هذا فذلك من توفيق الله، وإن لم يتحققْ فالرجاءُ من الناظرِ الكريمِ أن يصلحَ ما فاتَ)) . ومن الله نستمد العون والسداد ، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين .

مصادر النصوص :

في أثناء بحثي عن موارد النقد اللغوي في معجمات القرن الرابع للهجرة[1] وجدت أصحابها يستمدون نقدهم للعامة من أبي حاتم في سبعة وثمانين موضعا ، ورجحت في تلك الدراسة أن كثيراً من تلك النصوص يؤول إلى كتاب أبي حاتم (لحن العامة) ، وحاولت التحقق من هذه المسألة بالرجوع إلى كتب لحن العامة ، ومن عني بدراستها من المعاصرين ، فوجدت ضالتي في كتاب (لحن العامة والتطور اللغوي) للدكتور رمضان عبد التواب الذي أكد أنّ هذا الكتاب مفقود ، وأورد تسعة وثلاثين نصاً في لحن العامة مروية عن أبي حاتم وجدها في كتب اللغة والمعجمات ، وظنّ أنها مأخوذة عن كتابه ذلك[2] . ومثله فعل الدكتور عبد العزيز مطر في كتابه (لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة)[3]، إذ أورد ثمانية نصوص أكد أنها منقولة عن الكتاب نفسه ، وكلها من ضمن ما أورده الدكتور رمضان عبد التواب .

وحين شرعت في جمع نصوص كتاب أبي حاتم ، الذي عُقِدَت هذه الدراسة من أجله رأيتُ أنّ المسار الصحيح لجمع هذه النصوص يحتم عليّ أن اطلع على ما كتب عن حياة أبي حاتم[4] ؛ لمعرفة مؤلفاته وما كتب

---

(1) ينظر: النقد اللغوي في معجمات القرن الرابع للهجرة: ٤٢ ــ ٤٣.

(2) ص٣٩ وما بعدها .

(3) ص ٧٧ــ٧٩ .

(4) طبقات النحويين واللغويين: ص١٠٠، ومعجم الأدباء: ١٦٣/١١، والفهرست:٦٤ وأنباه الرواة : ٥٨/٢ ، وبغية الوعاة :٦٠٦/١ ، وتاريخ الأدب العربي بروكلمان :١٦٠/٢ ونزهة الالباء : ١٨٩ .

عنها، ولمعرفة تلاميذه ، لأعود إلى مؤلفاتهم ، ومؤلفات من أخذ عنهم ، لعلي أجد ما أنا بصدد البحث عنه من نصوص ، وهكذا توسعت دائرة البحث لتكون المصادر التي وجدت فيها نصوصاً منسوبة إلى أبي حاتم ، تتساوق مع معايير الجمع التي وضعتها لنفسي سبعة وعشرين مؤلفاً تمثل أكثر من مئة وثلاثين مجلداً ، فضلاً عن معجمات أخرى جردتها ولم أعثر فيها على نصوص تخضع لمعايير الجمع ، منها ديوان الأدب للفارابي (٣٥٠هـ) ، و(مختار الصحاح) للرازي(٦٧٠هـ) ، و(القاموس المحيط) للفيروز آبادي(٨١٧هـ) وغيرها . والجدول الآتي يوضح أسماء المعجمات وكتب اللغة التي تمثل مصادري التي حصّلْتُ منها نصوصاً تؤول إلى كتاب (لحن العامة) لأبي حاتم ، وقد رتبتها حسب كثرة ما ورد فيها من نصوص :

مصادر نصوص كتاب لحن العامة :

الكتاب	عدد أجزائه	عدد النصوص	الملاحظات
تهذيب اللغة	١٥	٦٦	أخذها من كتاب أبي حاتم
تاج العروس	٢٦	٤٠	أغلبها من التهذيب
لسان العرب	١٥	٣٩	أغلبها من التهذيب
لحن العامة والتطور	١	٣٩	أخذها من المعجمات
الشوارد في اللغة	١	٣٥	أخذها من كتاب أبي حاتم
البارع في اللغة	١	٢٠	أخذها من كتاب أبي حاتم
لحن العوام	١	١٢	أخذها من كتاب أبي حاتم
معجم ما استعجم	٤	١٠	أخذها من كتاب أبي حاتم
جمهرة اللغة	٣	٩	أخذها من كتاب أبي حاتم

المصباح المنير	٢	٩	أغلبها من التهذيب
لحن العامة في ضوء	١	٨	أخذها من المعجمات
تثقيف اللسان	١	٨	أخذها من كتاب أبي حاتم
تصحيح التصحيف	١	٧	أخذها من كتاب أبي حاتم
الاقتضاب	٣	٥	
مقاييس اللغة	٦	٤	
معجم البلدان	٥	٤	ثلاثة منها في التهذيب
المغرب	٢	٤	كلها وردت في التهذيب
التلخيص	٢	٣	
العباب الزاخر	٥	٣	موجودة في التهذيب
مجمل اللغة	٥	٢	
الصحاح	٦	٢	
المحيط في اللغة	١١	١	
طبقات النحويين	١	١	
ذيل الأمالي	١	١	
المخصص	٥	١	
معجم الأدباء	٢٠	١	
الأشباه والنظائر	٢	١	

يستنتج من الجدول السابق ما يأتي:

١ ــ إنَّ معظم نصوص كتاب أبي حاتم وردت في المعجمات اللغوية .

٢ــ إنَّ تهذيب اللغة للأزهري(٣٧٠هـ) أكثر المعجمات اشتمالاً على النصوص ؛ وتعليل ذلك أنَّ هذا الكتاب كان واحداً من مصادره التي عول

عليها في ميدان التصحيح اللغوي ، وقد عبر عن إعجابه به في مقدمته حين قال : ((... وقد قرأته فرأيته مشتملاً على الفوائد الجمة ، وما رأيت كتاباً في هذا الباب أنبل منه ولا أكمل)) .[٥]

٣ــ إن مجموع النصوص التي وردت في مصادرنا هو(٣٩٩) ثلاثمائة وتسعة وتسعون نصاً ، من ضمنها المكررة في أكثر من مصدر ، إذ يشير الجدول إلى أن أكثر من واحد من أصحاب المصادر قد أخذ نصوصاً عن الأزهري بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، وهذا من أسباب تكرار النصوص، فإذا كان عدد النصوص التي خضعت لمعايير الجمع مئة وسبعة وستين نصا ، وعدد نصوص اللّحق سبعة عشر نصا ، فإن عدد النصوص المكررة التي وردت في أكثر من مصدر هو مائتان وخمسة عشر نصاً.

٤ــ على الرغم من أن أكثر المصادر تمثل معجمات لغوية ، فإن المصادر الأخرى للنصوص قد تنوعت بين كتب اللغة والتراجم ، ومعاجم البلدان وكتب لحن العامة.

توثيق نسبة الكتاب وعنوانه :

ليس هناك خلاف بين أصحاب كتب التراجم حول تأليف أبي حاتم كتابا في لحن العامة ، لكن الخلاف بينهم يكمن في عنوان هذا الكتاب ، إذ اختلفوا في الاسم الذي سماه مؤلفه به ، ولهذا تعددت عنواناته ، وكثرت أسماؤه ، ومما ذكر له من عنوانات :

١ــ لحن العامة .

٢ــ ما تلحن فيه العامة . أو ما يلحن فيه العامة .

---

(٥) ١/٢٢.

٣ــ إصلاح المزال والمفسد. وقد تعددت وجوه هذه التسمية وكما يأتي :

ــ المُزالُ والمُفْسدُ .

ــ المُفْسَد والمُزَالُ .

ــ المُفْسَد من كلامِ العربِ والمُزال عن جهتِهِ .

ــ إصلاح المُفسد .

ــ كتاب المُزال والمُفْسد .

ــ كتاب تقويم المُفسد والمُزال عن جهته من كلام العرب .

وإذا كان هذا البحث قد رجَّح العنوان الأول(لحن العامة) فإنه قد استند في ذلك إلى ما يأتي :

أ ــ إن الكثيرين ممن ترجموا لأبي حاتم ، أو رووا عنه ذكروا أن له كتاباً اسمه(لحن العامة) ، فقد ذكره بهذا الاسم كل من الزُّبيدي (٣٧٩هـ)[٦] والبكري(٤٨٧هـ)[٧] ، وابن خير الاشبيلي(٥٧٥هـ) [٨]والسيوطي (٩١١هـ)[٩] ، وتابعهم في ذلك بعض أصحاب المعجمات[١٠] وبعض الباحثين المحدثين [١١] . أما القسم الآخر ممن ترجم له فقد سماه (ما تلحن فيه العامة)[١٢] ، وأرى أن هذه التسمية تذهب إلى مضمون الكتاب لا إلى

---

(٦) ينظر: لحن العوام: ص٥.

(٧) ينظر: معجم ما استعجم:٢/٣٥٩؛ ٤/١٢٦٥.

(٨) ينظر: فهرسة ما رواه عن شيوخه: ٣٤٨.

(٩) ينظر: بغية الوعاة:١/٦٠٦.

(١٠) ينظر: تاج العروس: ٩/٤٤٣.

(١١) ينظر: لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: ٧٧ ــ٧٩.

(١٢) ينظر: الفهرست: ٩٣، ومعجم الأدباء: ١١/٢٦٥، وأنباه الرواة:٢/٦٢، والأشباه والنظائر: ٤/١٢٩.

عنوانه ، وعلى هذا الأساس فهي لا تتعارض مع العنوان الأول ، إذ كثيراً ما تناوبت هاتان التسميتان على كتاب واحد، والغريب أن السيوطي الذي سبق أن ذكرنا أنه قد سمّى كتاب أبي حاتم في بغية الوعاة (لحن العامة) ، سماه في الأشباه والنظائر (ما تلحن فيه العامة) ، ولعله وغيره ممن سماه بهذا الاسم قد جروا في تسميته على غرار كتب كثيرة حملت هذه التسمية ، أو تسمية مقاربة (ما يلحن فيه العامة) ، كما هو الحال في مؤلفات الرعيل الأول من أصحاب كتب لحن العامة أمثال الكسائي (١٨٩هـ) والفراء(٢٠٧هـ) وأبي عبيدة (٢٠٨هـ) والأصمعي(٢١٦هـ) والمازني(٢٤٩هـ) وأبي حنيفة الدينوري(٢٨٩هـ) وغيرهم.[١٣]

ب ــ إنَّ مما يرجح هذا العنوان إشارة الزبيدي الصريحة في مقدمة كتابه (لحن العوام) إلى إطلاعه على هذا الكتاب وقراءته له ، وتأكيده أن أبا حاتم قد سماه (لحن العامة) ، فمما قاله في هذا الصدد:

((ثم ألَّفَ من بعده { الخليل } مِنْ أهلِ العلمِ في النحوِ والغريبِ وإصلاحِ المنطقِ، على قدرِ الحاجةِ ، وبحسب الضرورة ، تحصيناً للغتهم ، وإصلاحاً للمُفْسَدِ من كلامهم ، إلى أن وضع أبو حاتم كتاباً اعتزم به تقويم ما غيَّرهُ أهلُ عصرِهِ من كلامِ العربِ وسمَّاه (كتاب لحن العامة) . وإني لما تصفحتُ كتابَهُ هذا رأيتُهُ مُشْتَمِلاً على ما يَشْتَمِلُ عليهِ سائرُ الكتبِ الموضوعةِ في اللغةِ ...))[١٤]

ج ــ ومما يرجح هذا العنوان ترجيحاً مدعوماً بالحجة القوية أن ابن خير الاشبيلي قد ذكره بهذا الاسم مع ذكره طريق روايته إليه منتهياً بمؤلفه أبي

---

[١٣] لحن العامة والتطور اللغوي:١٠١ وما بعدها.

[١٤] ينظر : لحن العوام: ص٥.

حاتم إذ قال : ((كتاب لحن العامة ، لأبي حاتم السجستاني، تبويب أبي علي البغدادي ، حدثني به الشيخ أبو عبد الله محمد بن سليمان بن أحمد النفزي رحمه الله، عن خاله الأديب أبي محمد غانم بن وليد المخزومي ، عن أبي عمر يوسف بن عبد الله بن خيرون السهمي ، عن صاحب الشرطة أبي القاسم أحمد بن أبان بن سيد ، عن أبي علي البغدادي ، قال : قرأته غير مبوب على أبي بكر بن دريد ، عن أبي حاتم سهل بن محمد السجستاني مؤلفه ، رحمه الله)).[١٥]

أما أسباب عدم ترجيح البحث العنوان الثالث (إصلاح المُزال والمُفْسَد) والوجوه الأخرى له فهي :

١ ــ ثمة اضطراب كبير صاحَبَ ذكر هذا العنوان ، إذ أنَّ الأزهري الذي هو أول من ذكره سماه (إصلاح المُزال والمُفْسَد) في مقدمة التهذيب[١٦] ، ثم عاد في المتن فسماه (كتاب المزال والمفسد)[١٧] حاذفاً كلمة (إصلاح) ، وجاء الصغاني(٦٥٠هـ) ليسميه في مقدمة العباب (كتاب المفسد من كلام العرب والمزال عن جهته)[١٨] فقدم كلمة (المفسد) على كلمة (المزال) ، وأضاف كلمات عليه ، ثم أضاف في كتابه الآخر (الشوارد في اللغة)[١٩] كلمة تقويم إلى مطلع العنوان ، وقدم وأخر في كلماته ليصبح (تقويم المفسد والمزال عن جهته من كلام العرب) ، ثم

---

[١٥] فهرسة ما رواه عن شيوخه:٣٤٨.

[١٦] ينظر:١/٢٢.

[١٧] ينظر:١٢ /٣٧٤.

[١٨] ينظر: ص٧.

[١٩] ينظر: ص٢٠١.

جاء من اختصره فسماه (إصلاح المفسد)[٢٠] ، وآخر سماه (المفسد والمزال)[٢١].

٢ــ لم يذكر هذا العنوان أحد من أصحاب كتب التراجم ، إذ جل من ذكره كان من اللغويين ، الذين أخذوه عن الأزهري كما أثبت التوثيق ذلك وهم : الصغاني(٦٥٠هـ) وابن منظور(٧١١هـ) ، فضلاً عن ياقوت الحموي(٦٢٦هـ) في معجم البلدان ، كما سيتضح ذلك من نصوص كتاب أبي حاتم المجموعة .

٣ــ إن اختلاف القدماء في عنوان كتاب أبي حاتم جعل أكثر من واحد من المحدثين[٢٢] يتوهم بأن لأبي حاتم كتابين في لحن العامة أحدهما (لحن العامة) أو (ما تلحن فيه العامة) ، والآخر(المزال والمفسد) أو أحد وجوه هذه التسمية . قلتُ وهم ؛ لأن كل من ترجم لأبي حاتم من القدماء لم يذكر له إلا كتاباً واحداً في لحن العامة ، لكن منهم من سماه (لحن العامة) ، ومنهم من سماه (ما تلحن فيه العامة) ، كما ذكرنا آنفاً .

٤ ــ نؤيد ما ذهب إليه الدكتور رمضان عبد التواب بعده تسمية (المزال والمفسد) باباً من أبواب الكتاب حين قال:((ولعل هذه التسمية تخص باباً في الكتاب كله))[٢٣] معززاً ما ذهب إليه بنص ذكره الأزهري في

---

[٢٠] ينظر: تاج العروس:٣ /١٠٢.

[٢١] ينظر: كشف الظنون:٢/١٤٥٨.

[٢٢] ينظر: تاريخ الأدب العربي:٢/١٦٢، فعلت وأفعلت:مقدمة المحقق:ص ٢٧ ، ٣٢ كتاب الفرق ، مقدمة المحقق ، منشور في مجلة المجمع العلمي العراقي ج١ ، المجلد ٣٧ ، آذار ١٩٨٦، ص ٢١٧ــ ٢١٨ ، ثلاثة كتب في الأضداد ، الأضداد لأبي حاتم ، من كلام الناشر:١٦١.

[٢٣] لحن العامة والتطور اللغوي:١٤٠ .

التهذيب ، هو قوله : ((وقد وضع أبو حاتم هذا الحرف في باب المزال والمفسد)).[٢٤] وهذا البحث يعززه بما يأتي :

أ ـ ثمة نص ورد في(تاج العروس) فيه زيادة عما ذكره الأزهري ، وتوضيحا لهذه المسألة سأذكر النص كاملاً كما ورد في (تاج العروس) وهو : ((تقول العامة ويقال ، إذا اقْتَتَلَ الديكان فهربَ أحدهما : قَنْزَعَ الديكُ ؛ قال أبو حاتم عن الأصمعي : هو قولُ العامة ، ولا يقال : قَنْزَعَ ، وإنما يقال : قَوْزَعَ الديكُ إذا غَلَبَ ... فوضعه أبو حاتم في باب المزال والمفسد ، وقال : صوابه قوزع ، ووضعه ابن السكيت في باب ما يلحن فيه العامة.))[٢٥] وقد يقول قائل : إن كلمة(كتاب) عبث بها النساخ ، وأصابها التصحيف والتحريف فصارت (باباً) ، و هذا الاعتراض يرد عليه بأن قول الزَّبيدي(١٢٠٦هـ): ((فوضعه أبو حاتم في باب المزال والمفسد ، وقال: صوابه قوزع ، ووضعه ابن السكيت في باب ما يلحن فيه)) يؤكد أن (المزال والمفسد) باب ،وليس كتاباً ، وإلا ما كان ليقرن بباب ما يلحن فيه العامة ، الذي هو أحد أبواب كتاب إصلاح المنطق[٢٦] لابن السكيت(٢٤٤هـ) ، وعلى وفق هذا فإن المزال والمفسد هو أحد أبواب كتاب(لحن العامة) لأبي حاتم بالضرورة أيضاً .

ب ـ ومما يعزز أن(المزال والمفسد) هو عنوان لباب من أبواب الكتاب وليس عنواناً للكتاب كنه تكرار لفظي (المْزال) و(المُفْسَد) في كتب لحن

---

(٢٤) ١/ ٣٨ .

(٢٥) ٢٢ / ٨٧ ـ ٨٨

(٢٦) ينظر: ص ٣١٣ ، واسم الباب في إصلاح المنطق المطبوع (ومما يضعه الناس في غير موضعه).

العامة ، إذ غالباً ما يوصف الكلام الذي تحرفه العامة عن جهته بالمُفْسَد، فقد جاء في مقدمة كتاب(لحن العوام) للزُبيدي:((وإصلاحا للمُفْسَد من كلامهم))[٢٧] ثم قال بعدئذ في المقدمة نفسها: ((مما أفسدته العامة عندنا))[٢٨] هذا فضلاً عن أنه بدأ كتابه بـ ((ذكر ما أفسدته العامة وما وضعوه في غير موضعه))[٢٩] ، إن موازنة يسيرة بين هذا العنوان والعنوان الذي سمي به كتاب أبي حاتم تكشف مدى التقارب بين مضمونيهما ، وهذا ما يجعلني أرجح أن (إصلاح المفسد والمزال) هو الباب الأول من كتاب أبي حاتم.

ج ــ وليس بمستبعد أن يكون الأزهري قد اعتمد على النسخة غير المبوبة لكتاب أبي حاتم التي ذكرها ابن خير، ولم يطلع على النسخة التي بوبها أبو علي القالي(٣٥٦هـ) ، وربما كانت هذه النسخة معتمد أغلب الكتب التي ذكرت الكتاب باسم (لحن العامة) .

يتضح من كل ما تقدم أن(لحن العامة) و(تقويم المُفْسَد والمُزال عن جهته من كلام العرب) والأسماء الأُخر له كلها عنوانات لكتاب واحد. وعلى الرغم من أن النصوص التي ذكرها الصغاني في(الشوارد) ، تصنف على أنها من غريب اللغة وشواردها ، وهذا ظاهرياً لا يمت بصلة إلى كتب لحن العامة ، فإن لدينا دليلاً على أن ما ذكره الصغاني في (الشوارد) هو من كتاب (لحن العامة) لأبي حاتم ، يتمثل هذا الدليل بقول الزُبيدي في مقدمة كتاب (لحن العوام) : ((ولعل طاعناً يطعن في كتابنا هذا بما ذكرناه من الكلام

---

[٢٧] ص٥.

[٢٨] ص٧ .

[٢٩] ص١١ .

السوقي واللفظ المستعمل العامي ، جهلاً منه أن الفساد إنما يقع في المستعمل على الألسنة ، وأنّ الوحشي مصونٌ من التغيير والإحالة ؛ لقلة استعماله وجهل عوام الناس به . وما ذكره أبو حاتم، مما عسى أن يعاب علينا ذكر مثله لنا فيه عذر كافٍ))[٣٠] فهذا الكلام يشير إلى أن الكتاب الذي وقع بيد الزُّبيدي يضم من الوحشي والشارد الذي وقع فيه التغيير، ودعا أبو حاتم إلى تقويمه ، مما يؤكد أن ما ذكره الصغاني في (الشوارد) هو من هذا الكتاب أي: (لحن العامة) .

وثمة نص آخر ذكره الزُّبيدي أيضاً في مكان آخر من مقدمته في أثناء وصفه كتاب أبي حاتم ، يحسم الجدل الذي أثير حول هذه المسألة ، وهو قوله : ((وإني لما تصفحتُ كتابهُ هذا رأيتُهُ مشتملاً على ما يشتمل عليه سائر الكتب الموضوعة في اللغة ، ورأيت الفن الذي قصده ، والضرب الذي اعتمده ووسم الكتاب به ، نزراً فيما ضمَّنَهُ من تفسير الغريب ، وتصريف الأفعال ، وتوجيه اللغات ، فكان الكتاب مؤلفاً لغير ما نُسِبَ إليهِ وعُرِفَ بِهِ))[٣١]. ويبدو تعجب الزُّبيدي مما وجده في هذا الكتاب واضحاً ، ففيه ما لم تألفه كتب لحن العامة؛ إذ أشتمل على تفسير الغريب ، وتصريف الأفعال ، وتوجيه اللغات ؛ مما حدا بالزُّبيدي إلى القول : (وكان الكتاب مؤلفاً لغير ما نُسب إليه وعُرف به) ، وهنا تكمن مشكلة اختلافهم في عنوان كتاب أبي حاتم ، وعليه فإن هذا النص قطع جهيزة قول كل خطيب كما يقال .

---

[٣٠] ص٩ــ١٠.

[٣١] ص٥ــ٦.

معايير ترجيح نسبة النصوص:

إن المتتبع لروافد ثقافة أبي حاتم اللغوية يجد نفسه أمام رجل واسع الإطلاع ، كثير الحفظ ، غزير التأليف ، موسوعي الثقافة ، إذ ذكرت المظان التي ترجمت له أنه كان نحوياً ولغوياً وراوية وشاعراً[٣٢]. ومن الطبيعي أن تتنوع مؤلفاته بتنوع مشارب ثقافته؛ لذا كانت حصيلة هذه الثقافة الواسعة المتنوعة قائمةً طويلة من المؤلفات ناهزت الخمسين مؤلفاً[٣٣]، لم يصل إلينا منها ــ على قدر علم الباحث ــ سوى سبعة كتب[٣٤]، أمَّا بقية المؤلفات فقد وصلت إلينا نصوص منها متناثرة هنا وهناك ، تتمثل بآلاف المرويات اللغوية[٣٥]، التي غالباً ما تُنسب إلى الرجل لا إلى كتبه .

ويعد كتاب (لحن العامة) واحداً من مؤلفات أبي حاتم المفقودة ، إذ ثبت لي من خلال التوثيق أن نصوصه متناثرة في كتب اللغة والمعجمات ؛ ولهذا فإنني عندما بدأت باستقراء ما استقريته منها وجدتها تزخر بمرويات منسوبة إلى أبي حاتم ، إذ أينما استقريت فثمة (قال أبو حاتم) أو (حكى أبو حاتم) أو (روى أبو حاتم) ، وفي مواضع تطالعنا عبارات أمثال :

---

[٣٢] ينظر: طبقات النحويين واللغويين :٩٤ــ ٩٦، والمزهر في علوم اللغة وآدابها:٢/٤٠٥ ، و أنباه الرواة :٢/٦٠.

[٣٣] ينظر: فعلت وأفعلت ، مقدمة المحقق : ٣٢ــ ٤٤ ، وكتاب الفرق ، مقدمة المحقق : ٢١٧ ــ ٢١٩.

[٣٤] هي: الأضداد ، و فعلت وأفعلت ، والنخلة ، والمذكر والمؤنث ، والكرم ، والمعمرون والوصايا ، والفرق./ ينظر: فعلت وأفعلت ، مقدمة المحقق : ٣٢ــ ٤٤ .

[٣٥] ومن الكتب التي كثرت فيها مرويات أبي حاتم : جمهرة اللغة ، والبارع ، والتهذيب ومعجم ما استعجم ، ولسان العرب ، والمصباح المنير ، وتاج الروس ، وغيرها.

((ذكره أبو حاتم في كتاب الطير))[٣٦] أو ((قال أبو حاتم في كتاب النخلة))[٣٧] أو ((قال أبو حاتم في الفرق))[٣٨] ، أو ((عن أبي حاتم... في كتاب ما تلحن فيه العامة))[٣٩] ، أو ((قال أبو حاتم في لحن العامة))[٤٠] ، أو ((قال أبو حاتم في كتاب المزال والمُفْسَد)).[٤١]

وفي ضوء ما تقدم وجدت نفسي إزاء مئات النصوص المنسوبة إلى أبي حاتم لا إلى مؤلفاته ، فأنّى لي أنْ أُميز النصوص التي عقدت العزم على جمعها ؟ ومن هنا كان لابد لي من وضع معايير دقيقة لتحقيق ما أصبو إليه ، فاستقر الرأي على المعايير الآتية :

المعيار الأول: أن تتضمن النصوص إشارة صريحة إلى أنها مأخوذة من كتاب (لحن العامة) ، أو أحد عنواناته الأخرى التي ذكرت في مبحث (توثيق نسبة الكتاب وعنوانه) ، وقد بلغ عدد النصوص التي جمعتها على وفق هذا المعيار سبعة عشر نصاً ، ومن أمثلتها النص الآتي: ((وعائذُ الله : حيٌّ من اليمن ، هكذا بالألف ، عن ابن الكلبي ، أو الصواب عيِّذُ الله ، كسيِّد ، يقال : هو من بني عيِّذِ الله ، ولا يقال : عائذ الله ، كذا في الصحاح ، وذكر أبو حاتم السجستاني في كتاب لحن العامة أنّه عيِّذُ الله

---

[٣٦] المغرب في ترتيب المعرب:١/٤٧١.

[٣٧] العباب ، حرف السين:٣٣٧ و٦٥٤.

[٣٨] العباب ، حرف السين:١٣٧.

[٣٩] الأشباه والنظائر في النحو: ٤/١٢٩.

[٤٠] معجم ما استعجم:٤/١٢٦٥.

[٤١] معجم البلدان:٣/٢٠٠.

بتشديد الياء ، قال: لكن إن نسبت إليه خففت فسكنت اليـاء ، لـئلا تجتمـع ثلاث ياءات)).[٤٢]

المعيار الثاني: أن يشير صاحب المصدر الذي أُخذت منه النصـوص في مقدمة كتابه إلى أنها تؤول إلى كتاب أبي حاتم (لحن العامـة) ، أو أحـد عنواناته الأخرى ، كإشارة الزُبيدي في مقدمة (لحن العوام) إلى ألفاظ ذكر أن أبا حاتم قد خَطَّأ عامة المشرق بها في كتابه (لحن العامـة)[٤٣] ، أو كإشـارة الصغاني في القسم الثالث من كتابه (الشوارد في اللغة) إلى ما تفرد به أبـو حاتم السجستاني في كتاب(تقويم المفسد والمـزال عـن جهتـه مـن كـلام العرب)[٤٤] ، وقد بلغ عدد النصوص التي جمعتها على وفق هـذا المعيـار أربعة وأربعين نصاً،ومن أمثلتها النص الآتـي : ((وتقـول : ذهبـت إلـى المكارين والعامة تزيـد ياءً فتقول المكاريين)).[٤٥]

المعيار الثالث: أن تتضمن النصوص إشارة صريحة إلى لحن العامـة أو خطئهم ، وقد بلغ عدد النصوص التي جمعتها على وفق هذا المعيار سبعة وأربعين نصا ، ومن أمثلة الإشارة إلى لحن العامة النص الآتي : ((أبو حاتم: ثوبٌ بَرْنَكَانِيٌّ لِضَرْبٍ مِنَ الأَكْسِيَةِ ، وهو ممَّا تلحنُ فيـه العامَّـةُ ، فَتَقُـولُ بَرْكانٌ ، وقلتُ للأصمعي : هلْ يقالُ : تَبَرْكَنْتُ ؟ قالَ: لا أَعْرِفُـهُ. قـالَ ولا يُقالُ: بَرْكَانٌ إِنَّما هو بَرْنَكَانٌ وبَرْنَكَانِيٌّ صِفَتَانِ))[٤٦]. ومن أمثلة الإشارة إلى

---

[٤٢] تاج العروس:٩/٤٤٣.

[٤٣] ينظر: ص٦ــ٧.

[٤٤] ص٢٠١ ــ٢٠٥.

[٤٥] لحن العوام:٧ وينظر: إصلاح المنطق:١٨٠.

[٤٦] المخصص:٤/٨٠ وينظر: لحن العامة والتطور اللغوي:٤٢ ولحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: ٧٩ .

خطأ العامة النص الآتي : ((وقال أبو حاتم : قدْ أَولَعَتِ العامَّةُ بقولهم : فلانٌ صافي الجِرْمِ ، أيْ : الصوتِ أَوِ الخَلْقِ . وهو خَطأٌ.))[٤٧]

المعيار الرابع : أن يمنع أبو حاتم استعمال لفظ معين؛ وذلك باعتماده على إحدى الثنائيتين التصحيحيتين : (يقال ...ولا يقال) أو (يقال ... ولا تقل) ، دون التصريح أن الذي منعه هو مما تتكلم به العامة ، لكننا تحققنا أن ما منعه بقوله (ولا يقال) هو مما كانت تلحن فيه العامة ؛ وذلك لوجداننا ما منعه في كتب لحن العامة ، سواء تلك التي أُلفت قبل كتابه ، أم تلك التي عاصرت كتابه ، أم التي أُلفت في العصور اللاحقة. وقد بلغ عدد النصوص التي جمعتها على وفق هذا المعيار سبعة وعشرين نصاً، ومن أمثلتها النص الآتي: ((وقال أبو حاتم: أَنَسْتُ بِهِ إِنْساً بالكسرِ ولا يُقالُ أُنْساً، إِنَّما الأُنْسُ: حديثُ النِّساءِ ومُؤَانَسَتُهُنَّ ، رواهُ أبو حاتم عن أبي زيد))[٤٨].

المعيار الخامس : أن يمنع أبو حاتم ألفاظاً باستعماله مصطلحات وتعابير اصطلاحية كلها تدل على الرفض وعدم القبول والخطأ ، من أمثال أقواله : (وهذا غلط) ، (وهو خطأ) . (وليس ذلك بشيء) ، (وهذا لايجوز) ، و (غير مأخوذ به) ،(وأنا لا أعرف ...) ، و (من أسمج الخطأ) ، وما شابه ذلك من التعابير الدالة على المنع والإنكار ، مما وجدناه منسوقاً في كتب لحن العامة ، على أنه مما تلحن فيه العامة . وقد بلغ عدد النصوص التي جمعتها على وفق هذا المعيار اثنين وعشرين نصاً ، ومن أمثلتها النص الآتي : ((وَالْجِلْفُ : الغَليظُ الجافي ، والمصدرُ الْجَلافَةُ . قالَ

---

[٤٧] الصحاح:٥/١٧٧٨ وينظر: التهذيب: ٨/١٨.

[٤٨] التهذيب:١٣ /٨٦ وينظر: إصلاح المنطق:٢١٤ واللسان: ٦/١٤ ولحن العامة والتطور اللغوي:١٤٢.

أبو حاتم : هذا غلطٌ ، إنَّما سُمِّي الأعرابيّ جِلْفاً تشبيهاً بالشَّاة المَسْلُوخَة ، يُريدُ أنّ جوْفَهُ هَوَاءٌ ؛ لأنَّهُ يُقالُ: شَاةٌ مَجْلُوفَةٌ ، أيْ : بِلا رَأْسٍ ولا أكَارِعَ))[٤٩]

المعيار السادس : أن يخطئ أبو حاتم ألفاظاً لم تنسب إلى العامة مباشرة ، وإنما إلى من هم بوصفهم ، أمثال أقواله:(ومن الناس) ، (وكلام الحشو) ، (وأهل البصرة يقولون) ، و(كذا يقوله المحدثون) ، و(أهل الحجاز يُخطئون) ، و(لبني أسد في اللغة مناكير) ، وأثبت التوثيق أنّ أمثال هذه الأخطاء وردت منسوبة إلى العامة في كتب لحن العامة . وقد بلغ عدد النصوص التي جمعتها على وفق هذا المعيار ثمانية نصوص، ومن أمثلتها النص الآتي : ((وقال أبو حاتم: من كلام الحَشْو: أنا أَبْغَضُ فُلاناً وهو يَبْغَضُنِي ، وهو خطأٌ إنَّما يُقالُ: أنا أُبْغِضُ فُلاناً. قالَ : ويُقالُ : ما أَبْغَضَكَ إلَيّ ، وقَدْ بَغُضَ إلَيَّ إذا صارَ بَغِيضاً ، وأَبْغِضْ بِهِ إلَيَّ ، أيْ ما أَبْغَضَهُ . وهذا صحيحٌ))[٥٠]

المعيار السابع : ألا تكون النصوص قد وردت في أحد كتبه المطبوعة فقد وجدت نصوصاً فيها إشارة إلى خطأ العامة ، أو لحنهم ، لكن التوثيق أثبت أنها قد وردت في أحد مؤلفات أبي حاتم الأخرى ، لذا لم اسردها ضمن نصوص(كتاب لحن العامة) ، ومن أمثلة ذلك النص الآتي : ((والقافلُ الرَّاجعُ كقوله : إنَّا إلى الله راجعون ، ولا يقال القافلةُ إلا للذين رجعوا من السفر ، و لا يقال لغيرهم ، والعامة تجعلُ كلَّ رُفْقَةٍ قافلةً ، وذلك خطأٌ ، وقفل القومُ أيْ رجعوا))[٥١]. فعلى الرغم من ورود هذا النص في المعجمات

---

[٤٩] جمهرة اللغة : ٤٨٧/١ وينظر: إصلاح المنطق:٣١٧.

[٥٠] التهذيب: ١٨/٨ وينظر: اللسان :١٢٢/٧ .

[٥١] الأضداد: ٧٨.

منسوباً إلى أبي حاتم لا إلى كتبه، فإنني وجدته في أثناء استقرائي كتبه المطبوعة في كتابه (الأضداد) ، لكن لا ادري في مثل هذه الحالة أ ذكر أبو حاتم هذا النص في كتابي(الأضداد) و(لحن العامة) كليهما ، أم ذكره في (الأضداد) وحده ؟ الحق أنها مسألة لا يمكن أنْ تحسم إذا لم يتوافر الدليل. وثَمّة نصوص أخرى منع فيها أبو حاتم استعمال ألفاظ بقوله : (ولا يقال) ، وهي من نصوص كتب لحن العامة ، وأثبت التوثيق أنها موجودة في كتابه (فعلت و أفعلت)[٥٢] ؛ لذلك لم أدرجها ضمن النصوص التي جمعتها . هذا فضلاً عن أني أهملت نصوصاً أُخرى ، على الرغم من اشتمالها على منحى تصحيحي ؛ لأنّ دلالاتها أو صيغها ترجح نسبتها إلى أحد كتبه التي لم تصل إلينا ، كـ (كتاب الطير) و(كتاب النخلة) وغيرهما . وها أنا ذا أُقدم ما تساوق من النصوص التي جمعتها مع المعايير المذكورة آنفاً ، معيداً التذكير بأنني سأعتمد على نظام حروف المعجم في الترتيب .

---

[٥٢] ينظر الصفحات:١٠٩، ١٣٤، ١٤٠، ١٤٥، ١٥٧، ١٨٠.

مصادر الدراسة ومراجعها :

ـ الأشباه والنظائر في النحو : السيوطي ، حيدر آباد ، الهند ١٣٦١هـ .

ـ إصلاح المنطق : ابن السكيت (٢٤٤هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون و أحمد محمد شاكر ط٣ ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٠م .

ـ أنباه الرواة على أنباه النحاة :القفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ القاهرة ١٩٥٤ .

ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : السيوطي ، القاهرة١٣٢٩ هـ

ـ تاج العروس من جواهر القاموس : محمد مرتضى الزَّبيدي ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج وآخرين ، مطبعة حكومة الكويت ١٩٦٥ م .

ـ تاج اللغة وصحاح العربية : إسماعيل بن حماد الجوهري ، (ت حدود ٤٠٠هـ) تحقيق احمد عبد الغفور عطار ط٤ ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٨٧ م .

ـ تاريخ الأدب العربي : كارل بروكلمان ، ترجمة د. عبد الحليم النجار ، دار المعارف ، القاهرة .

ـ تهذيب اللغة: الأزهري (٣٧٠هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون مطابع سجل العرب ، القاهرة ١٩٦٣م- ١٩٦٧م.

ـ ثلاثة كتب في الأضداد : للأصمعي وللسجستاني ولأبن السكيت ، نشرها د. أوغست هفنر عام١٩١٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان .

ـ جمهرة اللغة: ابن دريد (٣٢١هـ) ، تحقيق : د. رمزي منير بعلبكي ، ط١ ، دار العلم للملايين بيروت ١٩٨٧م. ج١ ، ج٢، وطبعة حيدر آباد الدكن ١٣٤٥هـ ، فيما يخص الجزء الثالث .

ـ طبقات النحويين واللغويين : أبو بكر الزُّبيدي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط٢ ، دار المعارف القاهرة ١٩٨٤ م .

ـ العباب الزاخر واللباب الفاخر : الحسن بن محمد الصغاني ، ج١ تحقيق فير محمد حسن . ط١ . مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨م . وحرف السين ، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين ، طبع في دار الشؤون الثقافية العامة ، ط١ ، بغداد ١٩٨٧م ، وحرف الطاء ،تحقيق آل ياسين أيضاً ، طبع في دار الرشيد في بغداد ١٩٧٩م .

ـ الفرق : أبو حاتم السجستاني ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن ، نشر في مجلة المجمع العلمي العراقي ج١، المجلد٣٧ ، آذار ١٩٨٦م .

ـ فعلت وأفعلت : أبو حاتم السجستاني : تحقيق د. خليل إبراهيم العطية ، مطابع جامعة البصرة ، البصرة ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩م .

ـ الفهرست : ابن النديم ، تحقيق : فلوجل ـ ليبسك ١٨٧١م .

ـ فهرسة ما رواه عن شيوخه : ابن خير الاشبيلي (٥٧٥هـ) منشورات دار آفاق الجديدة ، بيروت ، ط ٢ (١٣٩٩هـ) – ١٩٧٩م .

ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون : حاجي خليفة ، ط٣ ، منشورات المكتبة الإسلامية ، طهران ١٣٨٧ هـ ـ١٩٦٧م .

ـ لحن العامة في ضوء علم اللغة الحديث : د. عبد العزيز مطر ط ٢ ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨١م .

ـ لحن العامة والتطور اللغوي : د. رمضان عبد التواب ، ط١ القاهرة ١٩٦٧.

ـ لحن العوام : الزُبيدي (٣٧٩هـ): تحقيق : د. رمضان عبد التواب المطبعة الكمالية ، القاهرة ١٩٦٤م .

ـ لسان العرب : ابن منظور (٧١١هـ) دار صادر ، بيروت (د.ت) .

ـ المخصص : ابن سيدة ، دار الفكر ، بيروت (د. ت) .

ـ المزهر في علوم اللغة وآدابها : السيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين ، مطبعة العيسى البابي الحلبي ، القاهرة ـ مجمع الأمثال : الميداني . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط٢ ، مطبعة السعادة ، القاهرة ١٩٥٩ م.

ـ معجم الأدباء : ياقوت الحموي (٦٢٦هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

ـ معجم البلدان : ياقوت الحموي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت (د.ت) .

ـ معجم ما استعجم :عبد الله بن عبد العزيز البكري ، تحقيق مصطفى السقا ، ط٣ عالم الكتب ، بيروت ١٤٠٣ هـ .

ـ المغرب في ترتيب المعرب : أبو الفتح بن المطرز ، تحقيق محمود فاخوري وعبد الحميد مختار ط١ مكتبة أسامة بن زيد ، حلب ١٩٧٩.

ـ نزهة الالباء في طبقات الأدباء : أبو البركات بن الأنباري ، تحقيق د. إبراهيم السامرائي ، ط٢ مكتبة الأندلس ، بغداد ١٣٩٠هـ ـ١٩٧٠م.

ـ النقد اللغوي في معجمات القرن الرابع للهجرة : عامر باهر أسمير الحيالي ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب جامعة الموصل ١٩٩٦، بإشراف الأستاذ الدكتور عبد الوهاب محمد علي العدواني .